

## الطبقة الوسطى .... والحلم البحريني

### رؤية استراتيجية

**د. عبدالله محمد الصادق**

**رئيس جمعية الاقتصاديين البحرينية**

### ما هو الحلم البحريني؟

يستطيع المرء المتابع للشئون الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع البحريني أن يضع تصوراً عاماً لعناصر الحلم البحريني. ويمكن ببساطة القول بأن حلم المواطن البحريني يتمثل في الحصول على وظيفة ذات أجر مناسب، وسكن ملائم، وتعليم ورعاية صحية مناسبة بالإضافة الى معاش مناسب عند التقاعد إضافة إلى القدرة على التمتع بالثقافة والفنون المختلفة. وتشكل هذه العناصر، ولاشك، جوهر حلم المواطن البحريني. وهي، في الحقيقة، تمثل طموحات الطبقة الوسطى في المجتمع البحريني. وعليه، فإن الحديث عن تحقيق عناصر الحلم البحريني يستلزم بالضرورة مناقشة مكانة الطبقة الوسطى في المجتمع البحريني وآفاق تطورها.

### ماهي الطبقة الوسطى؟

ينبغي القول في البداية بأن مصطلح الطبقة الوسطى بقدر ما هو حالة اجتماعية فإنه مفهوم اقتصادي. وينظر عادة الى فرد الطبقة الوسطى على أساس أنه الفرد الذي يعتمد على نفسه مقارنة بفرد الطبقة العليا الذي يعتمد الى حد كبير على ثروته أو فرد الطبقة السفلى الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع. وعلى الرغم من ما يحيط هذا المصطلح من غموض فإنه يبقى القول بأن العديد من المجتمعات من العالم تنظر الى هذه الطبقة على أساس أنها الطبقة المنتجة التي ترسم توجهات المجتمع وهي مصدر الأفكار الخلاقة التي يحتاج اليها المجتمع عندما يشهد حالة تطور. ويدخل ضمن هذه الطبقة فئات واسعة من

المدرسين، وأساتذة الجامعات، والأطباء، والمحامين، والمهندسين وصغار التجار، وموظفي الحكومة والعمالة الماهرة، والعلماء، والكتاب والصحفيين وماشابههم. وفي الواقع، يمكن تقسيم الطبقة الوسطى إلى ثلاثة شرائح رئيسية: الشريحة العليا وتضم كبار المهندسين والأطباء والعلماء، والشريحة الوسطى التي تضم الموظفين في القطاع العام والخاص بالمواقع الإشرافية والشريحة الدنيا وهم صغار الموظفين وأصحاب الصغيرة.

يبقى القول بأن الطبقة الوسطى انتعشت تاريخياً في الدول الغربية خلال الفترة 1945-1970 مع تعاظم النمو الاقتصادي وسيادة الفكر الليبرالي الكينزي. وبهذه المناسبة، فإنه من المفيد الإشارة إلى أن الليبرالية تشكل إيدولوجية الطبقة الوسطى. ولكن بحكم تعدد شرائح الطبقة الوسطى فالليبرالية ليست شيئاً واحداً. وهناك مدارس عديدة تدخل ضمن الفكر الليبرالي من الناحية الاقتصادية ويمكن الإشارة إلى الليبرالية النيوكلاسيكية والليبرالية الكينزية.

وعودة إلى دور الليبرالية الكينزية في تعاظم نفوذ الطبقة الوسطى في المجتمعات الأوروبية والتي كانت هي أقرب إلى ما تسمى بالنظرية الليبرالية المنظمة استطاعت من خلالها بناء دولة الرفاه الإجتماعي الذي اتسمت بالخصائص التالية: معدلات نمو مرتفعة ومستديمة، معدلات منخفضة للتضخم، معدلات متدنية للبطالة، ارتفاع في مستوى المعيشة للأفراد. اتساع شبكة الضمان الاجتماعي وشمولها لعدد كبير من الفئات الاجتماعية الضعيفة.

ولكن شكلت نجاحات الليبرالية الكينزية خلال تلك الفترة الذهبية للمجتمعات الغربية تزايد الاعباء على الدولة مما أدى إلى ظهور مشكلات اقتصادية في عقد السبعينات أطلق عليها بالتضخم الركودي وأدى إلى تصاعد أفكار المدرسة الليبرالية النيوكلاسيكية التي دعت إلى تقليص دور الدولة والتخلي عن هدف التوظيف الكامل والتصدي لعجز الموازنة العامة ولكن تجذر نفوذ دولة الرفاه الاجتماعي أدى في نهاية المطاف إلى تزواج أفكار هاتين المدرستين التي تجمع بين تأكيد دور الأسواق في الاقتصاد مع الاحتفاظ بدور الدولة

كمراقب ومنظم للسياسات الاقتصادية وخاصة على المستوى الماكرو اقتصادي من ناحية والبقاء على المكتسبات الاجتماعية لليبرالية الكينزية التي سادت في الفترة ما بين عام 1945 وحتى 1970 من ناحية أخرى.

في ضوء ما تقدم فإن خصائص الطبقة الوسطى المذكورة تعبر عن المعايير النوعية لتلك الطبقة. وعليه فإن هناك حاجة الى تحديد أدق لحجم وحدود هذه الطبقة. في علم الاقتصاد، يتم عادة قياس توزيع دخل المجتمع بين أفرادهِ عن طريق تجميع الأفراد أو الأسر في خمس فئات من الأعلى الى الأسفل ومن ثم قياس حصة الدخل لكل فئة. وفي ضوء هذه المنهجية، تعرف الطبقة الوسطى في المجتمع النموذجي الذي يضمن الاستقرار المجتمعي على أساس ثلثي العائلات أو ما يعادل 60% من العائلات الذين يحتلون المدى الوسطى من مقياس توزيع الدخل. وعليه، فإن الطبقة العليا هي 20% من العائلات في الأعلى، والطبقة السفلى هي 20% من الأسفل، بينما الطبقة الوسطى فهي 60% من الوسط.

ويبقى القول، بأن هذه الطريقة في التعريف الكمي للطبقة الوسطى مفيدة من ناحية التعرف على ما إذا الطبقة الوسطى تتغير على أساس حصتها في الدخل ولكنها لا تقدم صورة واقية حول ماذا يحدث للطبقة نفسها.

### **الطبقة الوسطى ..... والحلم البحريني**

في ضوء التعريف الذي تم الحديث عنه أعلاه، فإن الحديث عن الطبقة الوسطى في المجتمع البحريني يكتسب أهمية خاصة. وتتبع هذه الخصوصية من وجود نسبة مهمة من السكان الأجانب ضمن التركيبة السكانية للمجتمع البحريني. فالسكان الأجانب حسب تعداد 2001 يشكلون حوالي ثلث إجمالي السكان من ناحية وثلثي قوة العمل الكلية من ناحية أخرى.

يشير واقع المجتمع البحريني الحالي في ضوء بيانات مسح نفقات الأسرة لعام 1995/1999 إلى أنه يمكن تقدير خط الفقر بشكل غير مباشر لأسرة بحرينية من 6 أشخاص بمبلغ في حدود 309 دينار بحريني في الشهر. وبالاعتماد على هذا الخط الأساسي للفقر فإنه يمكن القول بأن هناك 16% من الأسر البحرينية تحت هذا الخط. وبحكم أن الحد الأعلى للطبقة الفقيرة (السفلى) العاملة وبالتالي الحد الأدنى للطبقة الوسطى هو أبعد من الخط الأساسي للفقر. فإنه يمكن اعتماد الحد الأدنى للطبقة الوسطى بـ 50% بعيداً عن الخط الأساسي للفقر ليصبح في حدود 464 دينار بحريني في الشهر. وعند هذا الحد فإنه يمكن القول بأن هناك 32% من الأسر البحرينية في الطبقة الفقيرة. يبقى القول بأن هذه النسبة محتسبة على أساس افتراضي للحد الأدنى لدخل الطبقة الوسطى. وعليه، فإن هناك حاجة لإيجاد اتفاق مجتمعي على ما هو الحد الأدنى لدخل الطبقة الوسطى وكذلك الحد الأعلى لها وذلك حتى يتم في ضوءها رسم السياسات المناسبة.

وفي ضوء ما تقدم، فإن محاكاة هذا النموذج يتطلب استراتيجية عشرية ضمن توجهات النظرية الاقتصادية الليبرالية، أي على مدى عشرة سنوات، تتبنى هذا الهدف الاستراتيجي وتضع الوسائل المناسبة وترصد الموارد المالية والبشرية لتعزيز الطبقة الوسطى.

كما ويستلزم ضمان نجاح هذه الاستراتيجية بالطبع وجود شراكة فعلية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بقصد تضافر الجهود لرفع إنتاجية الأداء في مجالات التوظيف والتدريب، والتعليم، والرعاية الصحية، والاستثمار. وضمن هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الإعلان العالمي حول "أهداف الألفية للتنمية" الصادر في سبتمبر 2000 والذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدد من خلاله ثمانية أهداف أساسية من ضمنها تخفيض معدل الفقر المعيشي إلى النصف مع عام 2015. إن قيام مملكة البحرين بتبني استراتيجية عشرية لتعزيز الطبقة الوسطى في حدود عشر سنوات سيعزز مكانتها بين

الدول النامية في مجال التنمية البشرية. كما أن القدرة على تحقيق ذلك سيخلق طبقة  
وسطى بحرينية كبيرة وسعيدة. وعندئذ يمكن الحديث عن تحقيق الحلم البحريني.